المركزي يرفع سعر صرف الدولار ٧ بالمئة

ديوب: إجراء المركزي صحيح ويهدف لتوحيد أسعار الصرف

التجارة الداخلية: لن يؤثر في الأسعار

عبد الهادي شباط

رفع مصرف سورية المركزي سعر صرف (الدولار) مقابل الليرة السورية ٧ بالمئة ليصبح ٣٠١٥ ليرة بدلاً من ٢٨١٤ ليرة وهو ما أثار جملة من الآراء المتباينة بين من أيد صوابية القرار ومن شكك في سلامة الإجراء وتوقيته وأثره في أسعار السلع في السوق المحلية.

ففي كلية الاقتصاد بجامعة دمشق اعتبر الدكتور أيمن ديوب أن تحريك المصرف المركزي لسعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية ببطء لمصلحة الاقتراب نحو سعر السوق الموازية هو قرار صحيح ويخدم خفض الهوة والهامش بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازية وبالتالي هو جزء من الوصول لسعر صرف واحد والتخلص من تعدد أسعار الصرف في السوق المحلية الذي يربك العملية الاقتصادية في البلد.

وتوقع ألا يسهم هذا التحريك لسعر الصرف في نشرة المركزي بأي رفع لسعر صرف الدولار في السوق الموازية لأن عناصر العرض والطلب لم تتغير وحدوث تحرك بطيء لن يكون ذا أثر مهم في سعر الصرف بالسوق الموازية.

وتوقع أيضاً أن يكون أثر القرار على أسعار السلع في السوق غير ملحوظ لأن معدل التغير في سعر الصرف بسيط وهناك العديد من البرامج التي تنفذها الحكومة عبر تمويل بعض المستوردات ودعم أسعار الفائدة وسياسة التدخل الإيجابي في السوق كلها تسهم في التخفيف من أثر ذلك على السوق.

وهو ما يتطابق مع التوضيح الذي نشرته وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على حسابها على الفيس بوك بأن نشرة الأسعار التي أصدرها مصرف سورية المركزي لا تؤثر إلا بالمواد التي يتم تمويلها من قبل مصرف سورية المركزي وهي حصراً القمح والأدوية النوعية وحليب الأطفال ولا تؤثر إلا على مستوردات مؤسسات الدولة من هذه المواد.

وبالتالي فإن رفع أسعار أي مادة أو منتج غذائي أو غير غذائي غير مبرر ويعرض من يرفع سعره إلى العقوبات المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم ٨ للعام ٢٠٢١ وغراماتها والحبس لمدة تصل إلى سبع سنوات وطلبت من جميع من رفع سعره إعادته لما كان عليه.

لكن آراء في غرفة التجارة وجمعية حماية المستهلك اختلفت نسبياً مع الدكتور ديوب وبيان التجارة الداخلية، حيث اعتبر أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزه أن إجراء المركزي في تعديل سعر الصرف الذي يصدر عن النشرة الرسمية (للمركزي) لم يكن في محله نظراً للظروف العامة وتدهور القدرة الشرائية لدى المستهلكين وعدم تحمل المستهلك أي قفزات جديدة في الأسعار خاصة أن الكثير من الباعة والتجار جاهزون لاستغلال ذلك لرفع معدل الزيادة التي ستطرأ على كلفة الاستيراد لهذه المادة بـ٢ بالمئة.

وعن الطلب من التجار والباعة عدم رفع الأسعار بين أن المسألة ليست عاطفية وإنما يضبطها كلفة المنتج ومعظم الباعة يسعون لتعظيم أرباحهم لكن الأمر لا يعود لرغبتهم بذلك لأن هناك العديد من المحددات تضبط ذلك مثل العرض والطلب في السوق والمنافسة والأهم ضعف القدرة الشرائية لدى معظم المستهلكين وهو ما يظهر من خلال تبدل سلوك التسوق والشراء لدى المستهلكين من خلال التحول للشراء حسب الحاجة اليومية (كل يوم بيومه) مثال الكثير تحول من شراء مادة السكر بالكيلو إلى شراء السكر بالوقية أو النصف كيلو وهي كلها دلالات على تراجع القدرة الشرائية وبالتالي انخفاض حجم مبيع وتداول السلع في السوق المحلية وهو ما لا يسمح بمنح الباعة مساحة لرفع أسعارهم تبعاً لأهوائهم.

وعلق الحلاق على إجراء المركزي لتخفيض الهوة بين سعر الصرف الرسمي والسعر في السوق الموازية أنه كان من الأجدى أن يعمل المركزي على خفض سعر الصرف في السوق الموازية وليس رفعه في النشرة الرسمية.

بينما يرى الباحث الاقتصادي الدكتور علي محمد أن قرار تخفيض سعر صرف الليرة أمام الدولار للتحوالات لتصبح ٣٠٠٠ ليرة سورية جاء لسببين:

الأول: هو تسلسل يقوم به مجلس النقد والتسليف لتقريب الهامش بين السعر الرسمي والأسود، حيث نلاحظ أنه تم تخفيض سعر الصرف بتاريخ ٢٠٢١/٠٤/١٥ من ١٢٥٦ إلى ٢٥١٢، ثم بتاريخ ٢٠٢٢/٠٤/١٣ من ٢٥١٢ إلى ٢٨١٤، والآن ٢٠٢٢/٠٩/١٩ إلى ٣٠١٥.

الثاني: انخفاض سعر الصرف في الشهر الماضي.

إن رفع سعر صرف الحوالات يعتبر محاولة لزيادة استقطاب الحوالات الخارجية للبلد، مع العلم بعدم وجود تقدير رسمي وصحيح لحجم الحوالات سواء من المصرف المركزي أم من شركات الصرافة، حيث تقول بعض التقديرات إن الوسطي على مدار العام نحو ٧ ملايين دولار يومياً.

أما عن تأثير هذا القرار في الاقتصاد السوري، فيجب العلم بأن أي دولة تسعى لزيادة مداخيلها بالقطع الأجنبي وتعزيز الاحتياطي لديها، والحوالات تعد من أسباب تعزيز الاحتياطي بلا شك، ولكن هذا يتطلب ضخاً مقابلاً بالليرات السورية في السوق، وهذا يعني بلغة الاقتصاد زيادة في العرض النقدي، إلا أن الهدف المتوقع الآن هو زيادة المداخيل بالقطع بغض النظر عن بعض التأثيرات الأخرى التي في الوقت نفسه يتوجب دراستها وبالأخص دراسة حاجة السوق المحلية من العرض النقدي بحيث يتم التوازن بين العرض النقدي والسلعي، حيث إن إجمالي مبلغ الحوالات الواردة قد يبلغ ٢,٥ مليار دولار سنوياً، وهذا بحد ذاته يعادل ٥٧ بالمئة من قيمة مستوردات سورية للعام ٢٠٢١ البالغة ٤ مليارات يورو.

وإن تخفيض السعر اليوم بواقع ٢٠١ ليرة، يشكل تخفيضاً بنسبة ٧ بالمئة، وبالتالي أعتقد أنه لن يكون مؤثراً بشكل ملموس سوى في ميزانيات الشركات والمؤسسات المالية، وإن توحيد أو تقريب السعر الرسمي لصرف الليرة من سعره في السوق الموازي هو خطوة إيجابية لناحية توحيد الأسعار وإغلاق باب المتاجرة بالقطع أو المضاربة، شريطة تعزيز قدرة المركزي في ضبط إيقاع السوق وعدم السماح للسعر في الموازي بالتدهور مجدداً، كما يلاحظ أن التركيز يكون لردم الهوة من خلال رفع السعر الرسمي، وليس تقليص السعر الموازي والذي يتطلب تقليصه زيادة في الإنتاج ودفعاً للاقتصاد كله.

أما عن بعض سلبيات تخفيض سعر صرف الليرة فاعتبر محمد أنها تكمن في صدور النشرة الخاصة بالجمارك والطيران والتي عادة تعدل مع أي تغيير في سعر صرف الليرة ضمن نشرة وسطي نشرة المصارف ونشرة سعر صرف الحوالات، فهذا يعني ارتفاعاً في قيمة (قيمة وليست نسبة) الرسوم الجمركية التي تدفع على المستوردات بنحو ٧ بالمئة، ما قد يعني ارتفاعاً نوعاً ما في أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية لكون المستورد سيرفع قيمة بضائعه لتغطية الارتفاع الحاصل في قيمة الرسوم الجمركية، وهذا الاحتمال يبقى مجرد توقع إن لم يخالفه قرار ما بتخفيض نسبة الرسوم الجمركية مثلاً أو إبقائها على حالها وفي حال تعديل نشرة الجمارك والطيران، فذلك يعني أيضاً ارتفاعاً في أسعار تذاكر الطيران وفقاً للسعر الجديد.

> الحلاق: كان الأجدى خفض سعر الصرف في السوق الموازية وليس رفعه في النشرة الرسمية

ما الآلية التي تعتمدها الحكومة بتسعير المواد والسلع؟

حزوري لـ«الوطن»: الحكومة فشلت بضبط الأسعار ونجحت بتوفير السلع

نشرات الأسعار الحكومية «ديكور» في واجهة المحال

جلنار العلي

تدور الكثير من الأسئلة في الشارع السوري حول الآلية التي تعتمدها الحكومة في تسعير الكثير من السلع، وهل تأخذ بالحسبان حجم الدخول الشهرية للمواطنين، أم تعتمد على حجم تكاليف الإنتاج فقط دون اكتراث بمدى تناسب هذه الأسعار مع القدرة الشرائية للمواطن.

هذه الأسئلة تُكرر مع كل قرار جديد لرفع الأسعار تصدره الحكومة، مع العلم أن الكثير من الأسعار ليست إلا حبراً على ورق، لا يعمل بها التجار لمبررات وأسباب عديدة أهمها عدم تناسب هذه الأسعار مع تكاليف الإنتاج، إضافة إلى أن المواد غير المتوافرة في الأسواق يجعل لها سوق سوداء بأسعار مرتفعة دون حسيب أو رقيب.

آلية تطلبتها ظروف الحرب

في هذا الجانب، يرى الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حلب الدكتور حسن حزوري في تصريح لـ«الوطن» أن الآلية الحكومية للتسعير في الوقت الراهن تطلبتها ظروف الحرب والحرب الاقتصادية وانعكاسها على الواقع، واستغلال هذا الواقع من البعض من التجار المستوردين أو من المنتجين، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع أسعار الكثير من المواد الأساسية والسلع الضرورية التي يحتاجها المواطن نتيجة ممارسة عمليات احتكار أو نتيجة انعدام المنافسة الحقيقية، مبررين ممارساتهم بعدم استقرار سعر الصرف الذي أدى إلى زيادة تكلفة المستوردات للمواد ذات المنتج النهائي أو للمواد الأولية أو نصف المصنعة، ونتيجة لذلك قامت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بإعادة النظر بسياسة تحرير الأسعار التي كانت معتمدة منذ بداية القرن الحالي (عام ٢٠٠١)، وألفت تحريرها وذلك لتنظيم السوق، وابتدأت تدريجياً بدراسة واقع أسعار السلع الأساسية والضرورية للمواطن وأعادت إخضاعها لسياسة تحديد الأسعار إما مركزياً عن طريق قرارات تسعير تصدر من الوزارة أو مكاتباً من مديريات التجارة الداخلية في المحافظات، أو من المكاتب التنفيذية لبعض الخدمات المقدمة وذلك وفق التكلفة الفعلية التي يقدمها المنتج أو المستورد مع هوامش ربح لهم، مع تحديد أسعار البيع للجملة والمفرق.

واعتبر حزوري أن الحكومة نجحت بشكل نسبي بتوفير بعض السلع المدعومة من رز وسكر ومحروقات وغاز عبر البطاقة الذكية، ولكن ليس بشكل منتظم ولم تؤد هذه الآلية إلى حصول جميع المواطنين على مستحقاتهم، ما يضطرهم للجوء إلى السوق وفق أسعار العرض والطلب لتأمين إشباع حاجاتهم من المواد المذكورة وفق مقدرتهم الشرائية، متابعاً: «ولكن فيما عدا ذلك فقد فشلت الحكومة بشكل كبير بضبط الأسعار ولم تستطع مؤسسات التدخل الإيجابي كالسورية للتجارة مثلاً التأثير بذلك إلا بشكل محدود جداً».

طريقة التسعير.. بدعة سوريّة

وبيّن حزوري أنه رغم الإجراءات الصارمة والقوية الواردة التي نص عليها المرسوم ٨ لعام ٢٠٢١، إلا أن الحكومة عجزت عن ضبط الأسعار لأسباب مختلفة أولها طريقة التسعير المعتمدة والتي تكاد تكون مميزة في سورية عن بقية الدول، واصفاً إياها بـ«البدعة السورية» كون التسعير يجب أن يخضع لقواعد علمية تفرضها العوامل الداخلية والخارجية لكل مؤسسة أو شركة أو بائع إضافة إلى قانون العرض والطلب، لذا فإن نشرات الأسعار الصادرة توضع كديكور في واجهة المحال ولا تطبّق إلا إن حضرت دورية من التجارة الداخلية وحماية المستهلك أو في حال وجود شكوى من المواطن، أما السبب الثاني فيتمثل بعدم ربط السياسة السعرية بالسياسة المالية والاقتصادية، فمثلاً يوجد هناك احتكار للاستيراد من عدد محدود من المستوردين ما يخلق انعدام المنافسة في السوق، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد والنقل والشحن وصعوبات تأمين القطع الأجنبي وفتح الاعتماد وعدم استقرار سعر الصرف الذي يستدعي لدى التاجر المستورد التحوط من تقلبات سعره ما يؤدي إلى زيادة التكاليف.

السعر الموحّد إجحاف وظلم

وتابع:«ويضاف إلى الأسباب السابقة أيضاً زيادة تكلفة تحويل الأموال بسبب العقوبات المفروضة على المصارف السورية وعدم انتظام عمليات الاستيراد نتيجة صدور قرارات منع استيراد لفترة زمنية محددة تشمل في كثير من الحالات مواد أساسية وضرورية يحتاجها المواطن أو المنشآت الصناعية في عملية الإنتاج كالتمور مثلاً، كما أن زيادة تكلفة الشحن البحري نتيجة ارتفاع سعر الدولار وزيادة تكلفة التأمين على البضائع، وزيادة تكلفة النقل البري للداخل بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وتحمل المنشآت مصاريف مستورة غير معلنة وغير قانونية، كل ذلك أدى إلى الفشل في ضبط الأسعار» مشيراً إلى أن فرض سعر مركزي واحد للمواد الأساسية يطبّق في جميع المحافظات يعد إجحافاً وظلماً نتيجة اختلاف تكاليف النقل للداخل بين محافظة وأخرى وتوقف الكثير من المنشآت الصناعية عن العمل والإنتاج بسبب ندرة المحروقات وغلائها أو بسبب التقنين الكهربائي الجائر، إضافة لصعوبة وصول المواد الأولية من الخارج نتيجة العقوبات الاقتصادية وارتفاع أجور اليد العاملة وخاصة في القطاع الخاص ما ينعكس على التكاليف.

وفي السياق، يرى حزوري أيضاً أن الحكومة فشلت في تقديم الدعم اللازم لقطاعات الإنتاج المادي وخاصة القطاع الزراعي، ما أدى إلى تراجع الإنتاج وخروج منشآت كبيرة من عملية الإنتاج في القطاع الحيواني كمنشآت الدواجن مثلاً أو النباتي وذلك في بعض المحاصيل الإستراتيجية، وهذا نتيجة زيادة تكاليف مدخلات الإنتاج كالأسمدة والبذار والمحروقات، إضافة إلى عدم توافر العديد من المواد الأساسية المستوردة أو المنتجة محلياً بالكميات الكافية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب.

> الأفضل تطبيق سياسات الثمانينيات المتمثلة بالاستيراد تهريباً للمواد الغذائية الأساسية

> سياسات وزارة الاقتصاد بمنع استيراد بعض المواد والسماح بها بعد فترة ساهمت بعدم استقرار الأسعار

اقتراحات لضبط الأسعار

واقترح حزوري لضبط الأسعار أن يتم تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار والسماح لأكبر عدد من المستوردين أو المنتجين بالدخول إلى السوق دون عقبات أو شروط تعجيزية، وعدم حصر الاستيراد بعدد محدد من المستوردين وأن يكون دور وزارة الأساسي محاربة الغش والتدليس وضمان سلامة الغذاء وترك التسعير لآلياته الطبيعية باستثناء السلع والخدمات الحكومية وأسعار الأدوية، كما يمكن إلزام التجار المستوردين أو المنتجين بتداول الفواتير النظامية بين مختلف حلقات الوساطة التجارية وتفعيل عمل جمعية حماية المستهلك وجعلها أداة داعمة لمديرية حماية المستهلك ونشر الوعي الاستهلاكي وتعزيز ثقافة الشكوى لدى المواطن ودعم الإنتاج المحلي والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأساسية والضرورية وخاصة المواد الغذائية.

كما دعا حزوري إلى تطبيق السياسات التي كانت معتمدة في عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وخاصة بين عامي ١٩٨٥-١٩٩٠، المتمثلة بالاستيراد تهريباً أي غض النظر عن المواد الضرورية والغذائية ومنع تصدير المواد الغذائية ولاسيما أن معظم أسعار المواد الأساسية كالرز والسكر والزيوت والحليب والقهوة في دول الجوار وفي مناطق خارج السيطرة تعادل نصف أسعارها في السوق السورية، رغم تسعيرها بسعر صرف السوق السوداء.

سياسات لم تحقق هدفها

وفي سياق آخر، اعتبر حزوري أن سياسات وزارة الاقتصاد المتعلقة بإصدار قرارات بمنع استيراد بعض المواد والسماح بها بعد فترة أخرى تحت عنوان ترشيد الاستيراد، ساهمت بعدم استقرار الأسعار وأدت إلى الاحتكار وندرة السلع في السوق وبالتالي التضخم وارتفاع الأسعار، على الرغم من أن الهدف منها هو توفير القطع الأجنبي اللازم للاستيراد وتخفيف الطلب على العملة الأجنبية.

أمام وزير التموين.. الصناعيون مستاؤون من دوريات التموين

الوزير يوجه: التعامل بشكل لائق مع أصحاب المنشآت وتوخي الدقة الكاملة لدى الدخول إليها

هناء غانم

ليست هي المرة الأولى التي يجتمع فيها وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم مع عدد من أعضاء غرفة صناعة دمشق وريفها في القطاع الغذائي لطرح الهموم والمشكلات التي تعترضهم من الضابطة التموينية تحت ذرائع الغش والتلاعب بالمواصفات.. إضافة إلى الصعوبات التي يتعرضون لها خلال عملية تصنيع المواد الغذائية وطرحها في الأسواق متسائلين ما الإجراءات المتخذة من الوزارة لحماية الصناعات الغذائية التي صمدت وتصدر إلى أكثر من ١٢ دولة.

الوزير سالم قال إن الوزارة مسؤولة عن الأسواق الداخلية واستقرارها وعن انسياب المواد والسلع الأساسية في الأسواق ومنع احتكارها بما يلبي حاجات المواطنين. موضحاً أن عمل مديريات التجارة الداخلية لا يقتصر فقط على ضبط المخالفات بل أيضاً على سلامة الغذاء وضمان عدم تسبب الغذاء بأي ضرر بالصحة عند تناوله أو استهلاكه وفقاً للمرسوم رقم ٨ وفيما يخص عناصر الرقابة وجه الوزير سالم بالدقة خلال تنظيم الضبوط مع شرح المخالفة في متن الضبط بشكل مفصل ودقيق مع الصور في حال تم ضبط المخالفة بالمشاهدة وبالجرم المشهود واتخاذ الإجراءات اللازمة، أما في حال كانت المخالفة غير واضحة أو عدم القدرة على التحقق منها بشكل قاطع يتم تنظيم محضر مشاهدة مبين فيها توصيف الحالة بشكل دقيق ومفصل وتوقيعه من عناصر الدورية ويتم عرضه على المدير المعني بشكل مباشر ووضعه بالصورة الحقيقية للمخالفة لاتخاذ القرار المناسب وفق القانون بالسرعة الممكنة.

وعقب الانتهاء من الاجتماع مع الصناعيين أصدر تعميماً حصلت «الوطن» عليه طالب فيه من مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظة بتوجيه دوريات التموين بأنه في حال تم ضبط المخالفة بالمشاهدة ولاسيما الجسيمة منها (مواد منتهية الصلاحية وغير قابلة للاستهلاك البشري- مواد فاسدة- الغش بالصناعة...إلخ) أن يتم تنظيم الضبط أصولاً مع شرح المخالفة بالتفصيل في متن الضبط أو بموجب محضر مرفق معه من الدورية. أما في حال الاشتباه بالمخالفة أو وجود مخالفة وعدم القدرة على التحقق منها بشكل قاطع ولا يدع مجالاً للشك يتم رصد الحالة وشرحها بشكل مفصل ودقيق مع الصور إن وجدت وتنظيم محضر مشاهدة من الدورية بما تم رصده على أن يتم توقيعه من عناصر الدورية ويتم عرض المحضر المنظم على المدير المعني بشكل مباشر ووضعه بالصورة الحقيقية للمخالفة لاتخاذ القرار المناسب والتوجيه بخصوصه من قبله في ضوء الواقع الفعلي. وأكد الوزير في تعميمه ضرورة إعلام الوزارة بالحالات المهمة التي تحتاج إلى دراسة وقرار من الوزارة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات والأهم أن يكون التعامل بشكل لائق مع أصحاب هذه المنشآت وتوخي الدقة الكاملة لدى الدخول إليها وتنظيمها الضبوط التموينية وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١م.

وذكر التعميم أنه أثناء دراستنا للضبوط التموينية المنظمة بحق الفعاليات الاقتصادية ولاسيما المعامل الإنتاجية ذات السمعة الحسنة والشهرة على مستوى القطر والتي تعتبر الرافد الحقيقي والداعم للاقتصاد الوطني تبين وجود ضبوط تحوي بعض الأخطاء القانونية رغم بساطة المخالفة ما يجعل أصحاب هذه المنشآت يحجمون عن العمل خشية تعرضهم للعقوبات المنصوص عنها بالمرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٢١.

حماية المستهلك:

ليس وقته والتجار جاهزون لاستغلاله واعتباره شماعة لرفع الأسعار

محمد:

توحيد الأسعار يغلق باب المتاجرة والمضاربة بالقطع الأجنبي